كلية التربية

كلية معتمدة من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم

إدارة: البحوث والنشر العلمي (المجلة العلمية)

=======

درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل بالجمهورية اليمنية " جامعة حجة نموذجاً "

إعـــــداد

د/ أمة الله دحان المسهلي

أستاذ مساعد أصول تربية ، قسم العلوم التربوية والنفسية ،

كلية التربية والعلوم الأنسانية ، جامعة حجه .

dr.amatallah٢٠١٧dahan@gmail.com

﴿ المجلد الثامن والثلاثون – العدد الأول –جزء ثاني- يناير ٢٠٢٢م ﴾

http://www.aun.edu.eg/faculty_education/arabic

ملخص

هدف البحث إلى التعرف علي درجة المواءمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل ، من وجهة أداريي واعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية، للمساهمة في اقتراح حلول قد تفيد في الارتقاء بمخرجات التعليم العالي باليمن، بما يوائم احتياجات سوق العمل . تكونت عينة الدراسة من (٤٢) فرداً من إداريي وأعضاء هيئة التدريس بجامعة حجة، ولتحليل بيانات البحث، استخدمت المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، وأظهرت نتائج البحث أن تقدير أفراد عينة البحث لدرجة مواءمة مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل باليمن كان منخفظاً، كما أظهرت عدم وجود فروق دالة إحصائياً في درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل، من وجهة نظر أفراد العينة لكل محور وفق متغير (نوع المؤهل). وتوصل البحث إلى اقتراح حلول قد تفيد في الارتقاء بمخرجات التعليم العالي في اليمن ، بما يتواءم بإحتياجات سوق العمل .

الكلمات المفتاحية: درجة المواءمة – مخرجات التعليم العالي – إحتياجات سوق العمل – جامعة حجة – الجمهورية اليمنية.

Abstract

The aim of the research is to identify the degree of compatibility between the outputs of higher education and the needs of the labor market, from the point of view of administrators and faculty members in Yemeni universities, to contribute to suggesting solutions that may benefit in upgrading the outputs of higher education in Yemen, in a manner that harmonizes the needs of the labor market. The study sample consisted of (٤٢) administrative and faculty members at the University of Hajjah, and to analyze the research data, arithmetic averages and standard deviations were used. There are no statistically significant differences in the degree of alignment of higher education outcomes with the needs of the labor market, from the point of view of the sample members for each axis according to the variable (type of qualification). The research reached to suggest solutions that may be useful in improving the outputs of higher education in Yemen, in line with the needs of the labor market .

Keywords: degree of alignment – higher education outcomes – labor market needs – University of Hajjah – Republic of Yemen.

مقدمة:

لا شك أن التعليم يمثل دعامة مهمة من دعامات عالمنا المعاصر وبخاصة بعد أن انتشرت الأساليب والطرق العلمية لدراسة المستقبل والتحكم فيه، وبعد أن اتضحت العلاقة الوثيقة بين التعليم والتقدم الحضاري في عصرنا الحالي. فإن الدول المتقدمة التي قطعت شوطاً طويلا على طريق النهوض بالتعليم تدرك أهمية النظر إلى التعليم على أنه أداة مهمة من أدوات التجديد، وعنصرا مهما من عناصر الحضارة والتقدم، ولذلك فإن تقويم العملية التعليمية في هذه الدول يحتل جانبا كبيرا من اهتماماتها؛ حيث تتم مراجعة خطط التعليم ونظمه وبرامجه واستراتيجيات تنفيذه بصورة مستمرة، للوقوف على مستوى كفاءة مؤسساته، وقدرته على تحقيق أهدافه المتغيرة بتغير الحياة نفسها، لذلك فإن الدول النامية التي تأخذ بأسباب التطور مجاراة لظروف العصر، قد تكون أشد حاجة إلى إعادة النظر في عملية التعليم، ورصد واقعه، وتقويمه المستمر للتعرف على المشكلات التي يعاني منها من فترة إلى آخرى، بهدف رفع كفاءة أداء المؤسسات التعليمية، وتحسين مخرجات التعليم بما تتواءم مع احتياجات سوق العمل. (عيسى ٢٠٠٥، ٨٧).

والمتأمل في مؤسسات التعليم العالي في البلدان النامية يجد أنها تعاني من تحديات تتصل بتدني نوعية مخرجاتها وعدم تلبيتها لمتطلبات سوق العمل كل ذلك جعل التطوير ضرورة ملحة بهدف وضع معايير للتعليم العالي تتناسب مع احتياجات سوق العمل المحلي، لان مخرجات هذه المؤسسات تتجه مباشرة إلى سوق العمل وإن كثيراً من تخصصات وبرامج هذه المؤسسات لم تعد تشكل أولوية لحاجات المجتمع، واصبح سوق العمل مشبعا منها، وتعاني مخرجاتها من البطالة خاصة تخصصات العلوم الانسانية والاجتماعية، وكان لزاما على الهيئات العامة في المجتمع المحلي توظيف هذه التخصصات بهدف حل مشكلة البطالة لمثل هذه المخرجات، وأن القطاع الخاص يشترط لتوظيف هذه التخصصات توافر المهارات الاضافية الاخرى مثل اللغات الاجنبية والقدرة على استخدام الحاسب الآلي. (اطحيشات ٢٠١٤. ٢٠).

إن القرن الحادي والعشرين ليس هو عصر المعلومات المتدفقة فحسب، بل هو أيضا عصر الكفاءة والفاعلية، حيث أن نمو الدول وتطورها خلال القرن الحادي والعشرين سيعتمد بقدر كبير على القدرة التي تكتسبها الدولة في مجال استخدام المعرفة ورفع مستوى الكفاءة، وذلك لجعل اقتصاداتها أكثر إنتاجا وافضل قدرة على التنافس (geography.blogspot.com http://swideg–)" لأن محركات النمو القديمة، الأرض ورأس المال والموارد الطبيعية لم تعد ذات أهمية، فالإمكانيات الكميَة التي درجت تقليديا على تحقيق الثراء للدولة، يجري استبدالها بسلسلة من الخصائص النوعية التي تفرز الجودة النوعية والتنظيم والدافع والانضباط الذاتي لدى الناس، ويتأكد هذا الجانب بالنظر إلى الإسلوب الذي جعل مستوي المهارات البشرية يصبح أكثر أهمية في قطاع التصنيع وفي مجال الخدمات الناتجة عن الخصخصة، وفي القطاع العام " (الضعيف وآخرون، ٢٠٠١).

يعتبر الخريجون من أهم أنواع المخرجات التى تسعى المؤسسات التعليمية إلى الارتقاء بجودتها، ويركز هذا النوع من المخرجات على المعرفة الأساسية والمعلومات التي تشكل البنية التحتية لجودة الخريجين، وتستند هذه المعرفة والمعلومات على بعدين هما: التمكين والاستيعاب لحقائق عمل منظمات ومؤسسات الأعمال الأساسية، والمعرفة المهنية ذات العلاقة بعمليات تلك المنظمات .

ويرتبط المستوى النوعي للخريجين بقدرات الطلبة على متابعة وفهم الأسس والمبادئ المهنية وكذلك فهم وسائل تطبيقها في ميادين العمل، ويتزامن ذلك مع توسع المنظور الشامل وتنوع الأدوار وكذلك توسع فكر الخريج ليصبح قائداً رسالياً ذو منظور استراتيجي واهتمام شمولي بالعمليات والممارسات الإدارية لمنظمات الأعمال(الطائي وآخرون، ١٩٢:٢٠٠٥).

ولقد بات الإهتمام بالعنصر البشري(الطلبة) اليوم كأحد مخرجات العملية التعليمية، من أبرز اهتمامات المنظمات عموماً والجامعات خصوصاً، سواء كانت حكومية أم خاصة، ولكي تضمن المؤسسة التعليمية الجودة في هذا العنصر يتوجب عليها تفعيل العلاقة بين الطلبة ومؤسسات المجتمع قبل الخروج إلى سوق العمل، والتنسيق مع مؤسسات الدولة وأسواق العمل لتوفير فرص العمل لخريجيها، والسعي الحثيث لتحسين مستوى الخريجين باعتبارهم إنتاج نهائي يمكن من خلاله الحكم على جودة العملية التعليمية برمتها(الجاج وآخرون ٥٥:٢٠٠٨).

وكون البحث العلمي يشكل أولويات من أولوية المؤسسة التعليمية، فإنه يمكن القول أن جودة البحث العلمي تشكل خاصية رئيسية تميز المؤسسة التعليمية عن غيرها من المؤسسات الأخرى، وتأتي علاقة البحث العلمي بمؤسسات سوق العمل من ارتكازه على الدراسات النظرية والتطبيقية ذات العلاقة بمشكلات المجتمع وحاجاته الفعلية. وبما أن البحث العلمي أحد عناصر مخرجات العملية التعليمية فإن مؤشرات الجودة المرتبطة به تعتمد على توافر أجواء البحث العلمي، وتشجيع هيئة التدريس على تنفيذ البحوث العلمية المتصلة بحاجات المجتمع وسوق العمل، ووجود أولوية للأبحاث العلمية الميدانية ذات المردود المادي والاقتصادي لمؤسسات المجتمع، وإسهام فرق العمل البحثية في خدمة قطاعات الإنتاج المختلفة بالمجتمع، وتوافر موازنة مالية خاصة لدعم البحث العلمي المختلفة أينما وجدت .(داغر وآخرون٢٠١٦)، وقد أكد البيان الختامي الذي اعتمده المؤتمر العالمي للتعليم العالي المنعقد في مقر اليونسكو(UNESCO٢٠٠٩)على أن التعليم العالي يُعد المحرك الأساسي لتحقيق التقدم في البحوث العلمية، والتجديد والإبداع وبناء مجتمع المعرفة الذي يقوم أساساً على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي، ويلاحظ أنه كلما تميزت الجامعة ببحوثها العلمية، كلما تحسنت فرص حصولها على الاسناد المالي الحكومي، واسناد مؤسسات القطاع الخاص، فضلاً عن جذبها للباحثين المجيدين من طلبة الدراسات العليا وأعضاء الهيئة التدريسية من داخل بلدانها أو من البلدان الأخرى، الأمر الذي يؤدي حتماً إلى تطوير برامجها التعليمية وأنشطتها المختلفة (http://www.unesco.org).

تسعى مؤسسات التعليم العالي إلى المحافظة على سمعتها، وتحقيق رضا المستفيد الذي يمثل رأيه قراراً مهماً لابد أن يأخذ في الحسبان عند قياس جودة المخرجات، وهذا يتطلب المتابعة الدقيقة لاحتياجات سوق العمل وترجمتها بالشكل السليم ؛ لتتوافق مع المعايير المحددة، وعلى أن تمارس المؤسسات التعليمية مسؤولياتها تجاه المجتمع من خلال المتابعة الدورية والمستمرة لسمعتها، والمحافظة على المؤشرات الايجابية واعتمادها وفقاً لمنظور استراتيجي، فضلاً عن معالجة مكامن التصدَع في هذه العلاقة، واعتماد الحلول الكفيلة باستبعاد المؤشرات السلبية. (داغر وآخرون مرجع سابق).

مشكلة البحث :

لا يقتصر ضعف القدرة المؤسسية على الوزارة بل يمتد ليشمل الجامعات والكليات التي لا تمتلك حتى اليوم خططاً استراتيجية مستقبلية، ولا تمتلك هيئات إدارية عالية القدرات ذات كفاءة مهنية متخصصة في الإدارة الجامعية عموماً، وفي مجالات تقييم المناهج وتطويرها، والتنمية المهنية للهيئة التدريسية، والهيئة الإدارية، والإدارة الفعالة للموارد المادية والبشرية (مطهر ٩،٢٠٠٥) .

ولعل أبرز المشكلات المتصلة بالتعليم العالي في اليمن هي انفصاله عن التنمية، وعن احتياجات السوق المحلي والإقليمي والدولي، وتبرز مظاهر ذلك الانفصال في تركيز الطلاب في كليات الدراسات الاجتماعية والإنسانية، حيث تشير أحد الدراسات إلى أن (١٣%) من طلاب الجامعات اليمنية يتخصصون في العلوم الهندسية والتكنولوجيا، وإن اليمن يحتل ذيل القائمة عندما يقارن بالدول العربية الأخرى (الفقيه، ٢٠٠٦(https://araa.sa/index) .

في ضوء ما سبق تمثل مخرجات أي نظام الغاية الأساسية لوجوده، وتعكس المخرجات التعليمية في الجامعات اليمنية، درجة متانة النظام التعليمي فيها، ودرجة تطور أو تأخر المجتمع، فإذا كانت مخرجات التعليم العالي اليمني لم تبلغ مستوى الطموح في مقاييس الجامعات العالمية، الحاجة ماسة لتبنّي تصور واضح لدور الموارد البشرية في تنمية المجتمع، والتفاعل بين التعليم النظري والتقني ضمن أطر وخطط تنموية متكاملة على مستوى الخدمات التعليمية، والاستفادة من المعايير والمقاييس العالمية في هذه المجالات، .وتكون هذه السياسات الموجَه لبرامج وخطط التعليم وأساليبه بما يتوافق مع حاجة سوق العمل ومتطلباته التقنية الحديثة، مما يوثق العلاقة بين التعليم وخدمة المجتمع ومتطلبات سوق العمل، ويعد هذا التكامل والترابط عنصرا جوهريا في تنمية المجتمع وتحقيق التوازن بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل، واستيعاب الأعداد المتزايدة من الخريجين(القضاه، ٢٠١٦م)، فالجامعات اليمنية قد غفلت عن إكساب النشئ مهارات ريادية مما أدى إلى اتساع الفجوة بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل.

ويمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال الآتي:

ما الحلول المقترحة للارتقاء بمخرجات التعليم العالي اليمني بما يتواءم وحاجات سوق العمل ؟ وينبثق من هذا السؤال الأسئلة الآتية:

١- ما درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي اليمني لحاجات سوق العمل من وجهة نظر الكادر الاكاديمي والإداري بجامعة حجة؟

٢- هل تختلف وجهة نظر الكادر الاكاديمي عن وجهة نظر الكادر الاداري بجامعة حجة لمواءمة مخرجات التعليم العالي باليمن لاحتياجات سوق العمل المحلي تبعا لمتغير "الجنس ذكور – اناث"؟"؟

٣- هل تختلف وجهة نظر الكادر الاكاديمي عن وجهة نظر الكادر الاداري بجامعة حجة لمواءمة مخرجات التعليم العالي المحلي لاحتياجات سوق العمل المحلي تبعا لمتغير "نوع المؤهل"؟

٤- هل تختلف وجهة نظر الكادر الاكاديمي عن وجهة نظر الكادر الاداري بجامعة حجة لمواءمة مخرجات التعليم العالي باليمن لاحتياجات سوق العمل المحلي تبعا لمتغير سنوات الخبرة؟

٥- ما الحلول المقترحة للارتقاء بمخرجات التعليم العالي اليمني بما يتواءم وحاجات سوق العمل من وجهة نظر أفراد العينة (الكادر الأكاديمي والاداري) بجامعة حجة؟

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق العديد من الأهداف أهمها:

١-التعرف على درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي اليمني لحاجات سوق العمل من وجهة نظر الكادر الأكاديمي والإداري بجامعة حجة.

٢-التعرف على اختلاف وجهات نظر الكادر الأكاديمي والإداري لمواءمة مخرجات التعليم العالي باليمن لاحتياجات سوق العمل باليمن تبعا لمتغير نوع المؤهل".

٣-التعرف على وجهات نظر مدراء إدارات مؤسسات المجتمع عن وجهة نظر الكادر الأكاديمي والإداري لمواءمة مخرجات التعليم العالي باليمن لاحتياجات سوق العمل المحلي تبعا لمتغير سنوات الخبرة.

٤-الخروج بمقترحات وتوصيات للارتقاء بمخرجات التعليم العالي اليمني بما يتواءم وحاجات سوق العمل من وجهة نظر أفراد العينة (الكادر الأكاديمي بجامعة).

أهمية البحث:

قد يستفيد من نتائج هذا البحث الجهات الآتية:

١- متخذو القرار في وزارة التعليم العالي، والجامعات اليمنية، بالاستفادة من النتائج والتوصيات والحلول المقترحة التي يقدمها لهم هذا البحث؛ لتحسين جودة مخرجات التعليم العالي اليمني بما يتواءم وحاجات سوق العمل.

٢- الأكاديميون والباحثون بعمل ابحاث مستمرة في هذه المجالات بهدف التطوير والتحديث.

٣- تشجيع مديري ادارات مؤسسات المجتمع بوضع مقترحات تفيد تجويد وتطوير مخرجات التعليم العالي ومواءمتها لحاجات سوق العمل.

حدود البحث:

- **حدود موضوعية:** درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل بالجمهورية اليمنية.

- **حدود بشرية :** خبراء من جامعة حجة(الكادر الأكاديمي والاداري بجامعة حجة)
- **الحدود الزمانية :** ٢٠٢١م وهي الفترة التي قامت الباحثة بتطبيق البحث فيها.
- **حدود مكانية :** محافظة حجة – جامعة حجة.

مصطلحات البحث:

مخرجات التعليم العالي:

هي العملية الخاصة بالتحقق من أن المعايير الأكاديمية المتوافقة مع رسالة المؤسسة التعليمية قد تم تحديدها وتعريفها وتحقيقها على النحو الذي يتوافق مع المعايير المناظرة لها سواء على المستوى الاقليمي أو العالمي، وأن مستوى جودة فرص التعلم والبحث العلمي والمشاركة المجتمعية وتنمية البيئة تُعد ملائمة أو تفوق توقعات كافة أنواع المستفيدين من الخدمات التي تقدمها المؤسسة التعليمية. (Haksever& Others.٢٠٠٠.٧٦)

- "وهي كل ما يكتسبه المتعلم من معارف ومهارات واتجاهات وقيم؛ نتيجة مروره بخبرة تربوية معينة أو دراسته لمنهج معين" ويمكن القول إن نواتج التعلم هي أهداف المادة الدراسية بعد تحققها، بالإضافة إلى ما تخطط المؤسسة التعليمية والمدرس إكسابه للمتعلمين من معارف ومهارات وقيم، باستعمال مصادر المعرفة المختلفة.
(https://www.google.com)
- ويمكن تعريف مخرجات التعليم العالي إجرائياً بأنها: الاستراتيجيات التى تهدف لتوظيف المعلومات والمهارات والقدرات؛ لتحقيق التحسين المستمر بما يسهم في الارتقاء بقيمة مؤسسات المجتمع، والجودة بذلك تبرز من خلال التفاعل المتكامل، ما بين ما تحتويه مخرجات العملية التعليمية من تخصصات وخبرات ومعارف متراكمة، وما بين الآليات والعمليات التي تؤديها المنظمات والقطاعات المختلفة، وفقا لتوجهها وفلسفتها.

سوق العمل :

- هو المكان الذي يقوم فيه الفرد بالبحث عن عمل معين، ويقوم صاحب عمل معين بالبحث عن عمال يعملون لديه، بحيث تختلف فرص العمل من واحدة لأخرى، من حيث مكان العمل والخبرة المطلوبة والأجور وزمن القيام بالعمل (https://e٣arabi.com).
- ويعرف سوق العمل بأنه: المجتمع الذي يضم أصحاب الأعمال، أو ممثلي الشركات، والأفراد الباحثين عن وظائف من العاملين القدامى أصحاب الخبرة أو من الشباب حديثي التخرج.(الطلاع، ٢٠٠٥. ١٣).

احتياجات سوق العمل :

هي العديد من الشروط التي يجب مراعاتها سواء في العمل أو الفرد المتقدم للعمل، وهذه الاحتياجات تتلخص من خلال ما يأتي:

- تتطلب الوظائف الشاغرة في سوق العمل أن يكون الفرد حاصلاً على شهادة علمية، بحيث يكون ذو خبرة بمجاله الذي يقدم له.
- تتطلب المهن من الفرد أن يكون على استعداد وقادراً على القيام بالعمل، ويمكن معرفة استعداد الفرد للمهنة من خلال ميوله وقدراته ومهاراته في المجال المهني الذي يريد.
- تتطلب بعض المهن أن يقوم الفرد بكتابة السيرة الذاتية لنفسه والاستعداد للمقابلة الشخصية ؛ للقبول في الوظيفة.
- يحتاج الفرد المقدم على مهنة معينة، أن تكون هذه المهنة مناسبة له من حيث البيئة والافراد الذين سيعملون معه. (https://e٣arabi.com).

جامعة حجة:

نشأت كلية التربية عام ١٩٨٩-١٩٩٠م وهي من اقدم الكليات الفرعية لجامعة **صنعاء**، وكانت التخصصات الموجودة عند التأسيس (قسم الدراسات الإسلامية – قسم اللغة العربية)، وفي عام ١٩٩٠-١٩٩١فتحت أربعة أقسام جديدة (قسم اللغة الانجليزية – قسم الجغرافيا – قسم التاريخ – قسم الفلسفة)وفي عام ١٩٩٤-١٩٩٥ افتتحت ثلاثة أقسام أخرى وهي (الكيمياء- الفيزياء- الرياضيات)، بالإضافة إلى دبلوم الاجتماعيات، وفي عام ١٩٩٧-١٩٩٨ افتتح قسم علوم الحياة ، وفي عام ٢٠٠٤-٢٠٠٥ افتتح قسم علوم القرآن ، وفي عام ٢٠٠٥-٢٠٠٦ أنشأت كلية العلوم التطبيقية بنظام سنتين بعد الثانوية بثلاث تخصصات هي (علوم الحاسوب- إلكترونيات – صناعات غذائية) وفي نفس العام تم تسمية الكلية بـ (كلية التربية والعلوم التطبيقية).

وفي عام ٢٠٠٧ تم الاعلان عن إنشاء جامعة **عمران** وتضمن قرار الإنشاء يضم كلية التربية والعلوم التطبيقية ضمن الكليات التابعة لها لجامعة عمران، وصدر قرار إنشاء **جامعة حجة** برقم (١١٩) لسنة ٢٠٠٨م، وفي عام ٢٠١١م تم تعيين رئيسا لجامعة حجة وأصبحت جامعة مستقلة ماديا واداريا.

جامعة حجة تقع في محافظة حجة تقع غرب العاصمة صنعاء على بعد حوالى ١٢٧كم، على سلسلة المرتفعات الغربية وبارتفاع حوالي ٢٠٠٠متر عن سطح البحر وهي مدينة ذات طبيعة خلابة يغطيها الضباب خلال فترة الشتاء من السنة.

الدراسات السابقة:

قامت الباحثة بمراجعة مجموعة من الدراسات ذات العلاقة بمواءمة مخرجات التعليم العالي لحاجات سوق العمل، وتم استعراض هذه الدراسات مرتبة زمنياً من الأحدث إلى الأقدم.

أجرى (الخليوي٢٠١٨م) دراسة بعنوان" المواءمة بين مخرجات كليات المجتمع وسوق العمل في المملكة العربية السعودية، هدفت لتقديم تصور مقترح لتحقيق المواءمة بين مخرجات كليات المجتمع واحتياجات سوق العمل في المملكة العربية السعودية، واستخدمت الدراسة المنهج المسحي الوصفي، ولأغراض جمع البيانات أُعدت استبانة توفرت لها دلالات صدق وثبات ومقبولة، وتكون مجتمع الدراسة وعينتها من جميع أعضاء هيئة التدريس في كلية خدمة المجتمع في حفر الباطن، والبالغ عددهم (٣٢) عضو هيئة تدريس، وتم الحصول على (٢٦) استبانة، وقد طبقت الدراسة خلال العام الدراسي (١٤٣٩هـ) الموافق (٢٠١٨م). ومن ابرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن هناك موافقة بدرجة مرتفعة على وجود توازن بين المقررات النظرية والتطبيقية، وأن البرامج في كلية المجتمع بحفر الباطن جاءت لتلبي احتياجات سوق العمل المتجددة، أما أبرز المعوقات التي تواجه برامجها في تحقيق المواءمة بين مخرجاتها واحتياجات سوق العمل فتكمن في ارتفاع عدد الطلاب الملتحقين ببرامج الكلية، وقلة الاهتمام بتطوير المناهج بصورة سريعة. ومن ثم خرجت الباحثة بتصور مقترح من نتائج الدراسة الحالية يشمل على (منطلقات، مبررات، أهداف، آليات التنفيذ، متطلبات).

وأجرت (البهنساوي ٢٠١٨م)، دراسة بعنوان " رؤية أرباب العمل لمخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل" هدفت للتعرف على رؤية أصحاب الأعمال لخريجي الجامعة، ومدى قدراتهم على التوافق مع سوق العمل وسبل إحداث هذا التوافق. ولتحقيق هذا الهدف، تم إجراء مجموعة من المقابلات المتعمقة مع سيدات ورجال أعمال بلغ عددهم (١٠١) مفردة. والاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي للواقع، من خلال التحليل، تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات وعلى ضوئها تم وضع عدد من المقترحات لتأهيل الشباب للانخراط المباشر في ميادين العمل المختلفة، والمشاركة في عجلة التنمية الشاملة في المجتمع. ومعوقات التنفيذ).

كما أجرت فريال، (ديهية،٢٠١٦– ٢٠١٧م)، دراسة بعنوان " مخرجات منظومة التعليم العالي وسوق الشغل"، هدفت إلى إظهار العلاقة بين مخرجات منظومة التعليم العالي وسوق الشغل، وإبراز أهم الأسباب المؤدية لتفاقم البطالة، وهو أمر لا بد منه من ربط التشغيل ومتطلبات سوق العمل بمخرجات التعليم والتكوين وبالأخص التعليم الجامعي، ذلك أن البطالة لدى حملة الشهادات الجامعية تتزايد بشكل كبير في كثير من دول العالم والدول العربية منها على وجه الخصوص. مما يدفع بالتفكير إلى كيفية الاستفادة من راس المال البشري من خلال الاستثمار في التعليم، ومدى ملاءمة ذلك التعليم مع متطلبات سوق العمل . وإن الجزائر على غرار غيرها من الدول تعاني من ظاهرة البطالة وتفاقمها، وإن ما يميز هذه الظاهرة بالجزائر كونها بطالة متعلمين بالدرجة الأولى. واستخدمت الدراسة جملة من المناهج حتى تكون دراسة موضوعية بعيدة عن الذاتية وتتمثل فيما يلي: المنهج الوصفي، المنهج الإحصائي، منهج دراسة حالة. **وتوصلت إلي مجموعة من التوصيات منها :**

- الاهتمام بالتعليم الاساسي والثانوي لضرورة حتمية باعتبارها الشريحة الأولى لمدخلات التعليم العالي.
- تحسين نوعية التعليم بصورة عامة والتعليم العالي بصورة خاصة والاهتمام بالجوانب التطبيقية والتدريبية والعمل الميداني لتمكين المتخرجين من العمل.
- تطوير مناهج البحث العلمي وتجديدها.
- إعادة النظر في الخريطة الجامعية بدءاً بالأهداف وجعلها عملية أكبر.
- ربط العلاقة بين الجامعة وعالم الشغل خاصة مع المتغيرات التي تقوم بها الجامعة.
- المواءمة بين البرامج التكوينية ومتطلبات سوق العمل.
- الاهتمام بالنوع بدل الكم.
- ضرورة خلق قنوات التواصل حتى تتفتح على عالم الشغل وترتبط بالاقتصاد؛ لأنها تساهم في الإنتاج النوعي من الموارد البشرية.
- إجراء اتفاق وتعاون بين الجامعة وعالم الشغل.
- ضرورة الإنتقال إلى الجودة التعليمية، ولك بتطبيق مبادئ الجودة في مؤسسات التعليم العالي بحيث تصبح مخرجاتها تنافس على المستوى الدولي وليس على المستوى المحلي فقط .

وأجرى علوان (٢٠١٦م) دراسة بعنوان " جامعات الشركات وتلبية متطلبات سوق العمل في كل من الهند وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية وإمكانية الإفادة منها في مصر"،هدفت إلى وضع تصور مقترح لتطوير دور الجامعات المصرية في تلبية متطلبات سوق العمل، وذلك من خلال الاستفادة من بعض نماذج جامعات الشركات التي نجحت في هذا المجال، واستخدمت المنهج المقارن، الذي لا يقتصر على وصف الظواهر وإنما يقوم بتحليلها وتفسيرها في ظل ظروف الإفادة منها بما يتفق وظروف المجتمع المصري، توصلت إلي حلول، فبدأت بإنشاء مؤسسات خاصة بها لإعداد وتدريب قوى عاملة لمؤسساتها ظهرت في شكل جامعات الشركات، وتسعى الدراسة الحالية لتقديم تصور مقترح لتفعيل العلاقة بين الجامعات وسوق العمل في مصر من خلال الاستفادة من نماذج لجامعات الشركات وبعض الدول التي لها اهتمامات رائدة في هذا المجال مثل الهند، روسيا، الولايات المتحدة.

كما اجرى الدلو(٢٠١٦م)،دراسة بعنوان" استراتيجية مقترحة لمواءمة مخرجات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل في فلسطين"، هدفت إلى وضع استراتيجية مقترحة لمواءمة مخرجات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل في فلسطين، بالتعرف إلى واقع مخرجات التعليم العالي وواقع المواءمة بين مخرجات التعليم العالي، وسوق العمل الفلسطيني في محافظات غزة. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي؛ وتكون مجتمع الدراسة من طلاب وطالبات خريجي تخصص الصيدلة في جامعة الأزهر بغزة وأرباب العمل من أصحاب الصيدليات ومستودعات الأدوية ومصانع الدواء في محافظات غزة، والذي يبلغ حجمه (٢٧١٥) شخصاً، وقد اعتمدت الدراسة عينة طبقية عشوائية بلغ حجمها (٢٠٠) شخص عبر استخدام موقع (sample calculation) لحساب العينة ، أي ما نسبته ٧.٣% من مجتمع الدراسة الأصلي، واستخدمت الإستبانة كأداة لجمع المعلومات حيث تم توزيعها على عينة الدراسة وبلغت نسبة الاسترداد(٩٠.٠%).وقد توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها: أن خريجي برنامج الصيدلة قد اكتسبوا مجموعة من المهارات بالشكل المعقول، مع تدني ملحوظ في مستوى اكتسابهم لمجموعة من المهارات الذهنية والحياتية الذي احتل المرتبة الأخيرة بين المجالات المهارية بنسبة (٦٢.٩٥%)، وصعوبة حصول الخريج على التدريب الجيد واللازم بعد التخرج، حيث أظهرت النتائج أن نسبة تعاون مؤسسات سوق العمل مع الكليات بلغت (٥٧.٤٧%)، ووجود فجوة كبيرة بين التعلم المكتسب في الجامعة والاحتياجات المطلوبة في مكان العمل، ووجود تفاوت كبير في قدرات أعضاء الهيئة التدريسية، وضعف العلاقة التشابكية والمساهمات المادية بين قطاع التعليم العالي ومؤسسات المجتمع المدني وسوق العمل.

كما أجرى (أبو عودة، ٢٠١٦م) دراسة بعنوان "مدى ملاءمة مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل الفلسطيني"، حالة دراسية–كليات التجارة في قطاع غزة " هدفت الدراسة إلى: معرفة مدى ملاءمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل الفلسطيني، وتوصلت لعدد من النتائج أهمها: بلغت نسبة البطالة لخريجي كلية التجارة (٦٢%)، في التخصصات المالية والمصرفية بدرجة أولى، يليها الاقتصاد، ثم الاحصاء والتسويق؛ كذلك ضعف اهتمام السلطة بتوفير فرص عمل، وضعف الاهتمام بالتخطيط ورسم السياسات التي تتلاءم وحجم الاحتياجات المستقبلية، وعدم وجود دراسات لتحديد احتياجات سوق العمل، وعدم وجود تنسيق بين الجهات الحكومية، وخاصة وزارة التربية، ووزارة العمل، وعدم وجود آلية لتوجيه الطلبة نحو احتياجات سوق العمل.

وقام كل من " دغر، والطراونة، والقضاه(٢٠١٦م) ، بدراسة بعنوان "درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي الاردني لحاجة سوق العمل "، هدفت الدراسة إلى تعرف درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي الأردني لحاجة سوق العمل من وجهة نظر إداريي مؤسسات المجتمع المحلي في الأردن؛ للمساهمة في اقتراح حلول قد تفيد في الارتقاء بمخرجات التعليم العالي في الأردن، بما يتواءم وحاجة سوق العمل. وتكونت عينة الدراسة من (٣٨٠) فرداً من إداريي مؤسسات المجتمع المحلي (سوق العمل)، للعام (٢٠١٤–٢٠١٥). ولتحليل بيانات الدراسة، استخدمت المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، وتحليل التباين الأحادي والمتعدد، واختبار (L.SD)للمقارنات البعدية. وأظهرت نتائج الدراسة أن تقدير أفراد عينة الدراسة لدرجة مواءمة مخرجات التعليم العالي الأردني لحاجة سوق العمل كان متوسطاً، كما أظهرت عدم وجود فروق دالة احصائياً في درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي الأردني لحاجة سوق العمل من وجهة نظر إداريي مؤسسات المجتمع المحلي لكل محور وفق متغير(نوع الوظيفة). وتوصلت الدراسة إلى اقتراح حلول قد تفيد في الارتقاء بمخرجات التعليم العالي في الأردن، بما يتواءم وحاجة سوق العمل.

كما قام الهنداوي(٢٠١٥م)، بدراسة بعنوان " المواءمة بين مخرجات كلية التربية واحتياجات سوق العمل التربوي في سلطنة عمان" هدفت إلى تقديم استراتيجية مقترحة لتجسير الفجوة بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل في مصر، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى التعرف على الاتجاهات العالمية المعاصرة لربط مخرجات التعليم الجامعي باحتياجات سوق العمل.

وكذلك اجرى منصور (٢٠١٣م)، دراسة بعنوان" دور التعليم الجامعي في توفير احتياجات سوق العمل الليبي في ضوء المتغيرات المحلية والعالمية"، هدفت الدراسة إلى أن التعليم الجامعي في ليبيا يواجه العديد من المشكلات والتحديات، وهذه التحديات كان لها الأثر البالغ في العملية التعليمية بشكل عام، وعلى التعليم الجامعي بشكل خاص، ولعل من أهم هذه التحديات والمشكلات الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة التي أدت إلى مشكلات التوسع الحضري السريع فكان لها تأثير مباشر على تطوير التعليم، بالإضافة إلى ذلك يواجه التعليم الجامعي الليبي مشكلة التوسع العشوائي في إنشاء الجامعات، وعدم الاستقرار في الهيكل الإداري والتنظيمي للجامعات فيها، مما أدى إلى عدم ملاءمة مخرجات التعليم الجامعي بتخصصاته كافة لاحتياجات سوق العمل الليبي، الأمر الذي يفرض على المسؤولين عن التعليم الجامعي ضرورة وضع التدابير اللازمة لمواجهة تلك التحديات والمشكلات التي يعانيها التعليم الجامعي الليبي .

وقام كل من رازا، وآخرون (٢٠١١م)، بإجراء دراسة بعنوان" تنمية رأس المال البشري والاجتماعي لتحقيق الكفاءة الذاتية لخريجي الجامعات"، هدفت إلى تنمية وتطوير رأس المال البشري والاجتماعي للخريجين وأصحاب العمل في باكستان، من حيث تنمية القدرات والكفاءات لديهم، والتعرف على المهارات الشخصية والمهنية وفعالية الكفاءة الشخصية لدى خريجي الجامعات، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، كما تم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وطُبقت على عينة من خريجي الجامعات الحكومية والخاصة بلغت (٨٠٠) خريجاً، و(٦٥) مديراً، و(١٨٠) شركة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: أنه لا يوجد رضا لدى أصحاب العمل تجاه خريجي الجامعات؛ بسبب عدم وجود كفاءة لديهم، وأكدت على أهمية التركيز على تطوير الخريجين الذين هم رأس المال البشري من خلال تطوير قدراتهم الشخصية والاجتماعية والمهنية بشكل فعّال.

التعقيب على الدراسات السابقة:

اهتم الباحثون بدراسة مؤسسات التعليم العالي من مختلف الجوانب، وذلك لأهمية دورها في إحداث التغير الايجابي المطلوب في المجتمعات، وهدفت بعض الدراسات إلى تنمية وتطوير رأس المال البشري والاجتماعي للخريجين وأصحاب العمل في باكستان كما في دراسة (رازا وآخرون (Raza & et. al, ٢٠١١) وركزت بعض الدراسات التعرف على رؤية أصحاب الأعمال لخريجي الجامعة، ومدى قدرتهم على التوافق مع سوق العمل وسبل إحداث هذا التوافق كما في دراسة (البهنساوي ٢٠١٨م) ، كما وضعت بعض الدراسات تصور مقترح لتطوير دور الجامعات المصرية في تلبية متطلبات سوق العمل، كما في دراسة (علوان (٢٠١٦م). وقد استفاد البحث الحالي من الدراسات التي تم عرضها ببناء أداتها ومناقشة نتائجها، وتتميز الدراسة الحالية بانفرادها وفق علم الباحثة– باقتراح حلول للارتقاء بمستوى التعليم العالي اليمني من وجهة نظر عينة البحث .

الاجراءات:

ينتهج هذا البحث منهج البحث المسحي التطويري، ثم اتباع المراحل الاتية:

لتحقيق هدف البحث المتمثلة باقتراح حلول للارتقاء بمستوى البحث العلمي من وجهة نظر الكادر الاكاديمي ووالاداري بجامعة حجة ، فيتناول هذا البحث (منهجية البحث ومجتمعه وعينته وأداته (صدق الأداة وثباتها)، ومتغيراته على النحو الآتي:

مجتمع البحث:

تكون مجتمع البحث من جميع الكادر الاكاديمي والادري بجامعة حجة والبالغ عددهم حسب التقرير السنوي لجامعة حجة للعام الجامعي ٢٠١٩-٢٠٢٠م (٣٩) إداري و(٨٣) عضو هيئة تدريس.

عينة البحث:

تم اختيار عينة عشوائية من مجتمع البحث، وتكونت عينة البحث من (٤٢) عضو هيئة تدريس واداريا من مجتمع البحث والجدول رقم (١) يبين توزيع أفراد عينة البحث حسب الجنس(ذكور-اناث) والجدول رقم (٢)وفقا لمتغير المؤهل والجدول رقم(٣)حسب سنوات الخبرة.

الجدول (١) توزيع أفراد عينة البحث وفقا لمتغير الجنس

المتغير	ذكور	إناث	المجموع
أكاديمي- إداري	٣٦	٦	٤٢

الجدول (٢) توزيع أفراد مجتمع البحث وفق المؤهل العلمي

المتغير	المؤهل العلمي					المجموع
افراد العينة (أعضاء هيئة التدريس – إداري)	دبلوم بعد الثانوية	بكالوريوس	ماجستير	دكتوراه	استاذ مشارك	٤٢
	٠	١٦	٩	١٦	١	

الجدول (٣) توزيع أفراد عينة البحث وفق سنوات الخبرة

المتغير	١-٥	٥-١٠	١٠- فاكثر	المجموع
سنوات الخبرة	٨	١٣	٢١	٤٢

أداة البحث:

لتحقيق أهداف البحث تم تصميم أداة البحث، بالرجوع للأدب التربوي المتعلق بموضوع البحث وكذلك الاستفادة من أدوات الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل، كدراسة كل من(دغر والطراونة والقضاه٢٠١٦م)، واشتملت الاستبانة في صورتها الأولية على (٤٨) فقرة، شملت خمسة محاورهي: المحور الأول: جودة المستوى النوعي للخريجين في الجامعات اليمنية،المحور الثاني:المشروعات العلمية في الجامعات اليمنية، المحور الثالث: البحث العلمي في الجامعات اليمنية، المحور الرابع : المؤتمرات والندوات والبرامج الموجهة للمجتمع المحلي، المحور الخامس: سمعة الجامعات اليمنية ورضا المستفيدين منها، وقد أعطي لكل فقرة من فقراتها وزنا متدرجا وفقا لسلم (ليكرت) الخماسي،وأعطي أعلى تدرج للاستجابة خمس درجات، وهي كبير جدا، وأدني درجة للاستجابة درجة واحدة، وهي منخفض جدا، واستخدم التدريج الآتي لأغراض تصنيف المتوسطات الحسابية على أداة البحث ومجالاتها وفقراتها، بهدف إصدار الحكم على استجابات أفراد العينة.

صدق أداة البحث:

تم عرض الأداة بصورتها الأولية على (١٥) محكَما، من ذوى الاختصاص من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية، للتأكد من أن الأداة تقيس الهدف المراد قياسه، وللحكم على أداة البحث من حيث درجة تناغم الفقرات، مع المحور المعني، ودرجة ملاءمتها للبحث، ووضوح الفقرات، وصحة الصياغة اللغوية، وتم ترك مجال لأية إضافات أو تعديلات مقترحة يجدونها مناسبة وضرورية لاستكمال الاستبانة ، وتم اعتماد معيار اتفاق (٨٠%) من المحكمين لإجراء أي تعديل على أداة البحث، بعد إجراء التعديلات التي أوصى بها المحكمون من حذف وتعديل صياغة بعض الفقرات، فقد تم تعديل (١٠) فقرات وأضيفت (٥فقرات من محاور البحث فأصبحت الأداة في صورتها النهائية مكونة من (٥٣) فقرة، إذ شمل المحور الأول: جودة المستوى النوعي للخريجين في الجامعات اليمنية على عدد(١٢) مؤشر، والمحور الثاني: المشروعات العلمية في الجامعات اليمني احتوى على عدد (١١) مؤشر، والمحور الثالث: البحث العلمي في الجامعات اليمنية. واحتوى على عدد (١٢) مؤشر، والمحور الرابع : المؤتمرات والندوات والبرامج الموجهة للمجتمع المحلي احتوى على عدد(٨) مؤشر، والمحور الخامس: سمعة الجامعات اليمنية ورضا المستفيدين منها، احتوى على عدد (١٠) مؤشرات

ثبات أداة البحث :

تم تطبيق الأداة على عينة استطلاعية مكونة من (٣٠) فرداً لاستخراج ثبات الأداة، وتم حساب معادلة كرونباخ ألفا (Gronbach Alpha) لمحاور أداة البحث، والجدول (٤) يبين قيم معاملات الثبات.

الجدول (٤) قيم معاملات الثبات باستخدام معامل ارتباط كرنباخ ألفا

الرقم	المحور	معامل الارتباط
١	جودة المستوى النوعي للخريجين في الجامعات اليمنية	٠.٩٥
٢	المشروعات العلمية في الجامعات اليمنية	٠.٨٩
٣	البحث العلمي في الجامعات اليمنية	٠.٩٤
٤	المؤتمرات والندوات والبرامج الموجهة للمجتمع المحلي.	٠.٩٢
٥	سمعة الجامعات اليمنية ورضاء المستفيد منها.	٠.٩٥
	المتوسط العام	٠.٩٣

يتبين من الجدول رقم (٤) أن معاملات الثبات مناسبة لأغراض البحث.

متغيرات البحث:

شملت الدراسة المتغيرات الآتية:

- المتغير المستقل: استجابات أفراد عينة البحث لمجالات أداة البحث.
- المتغير التابع: حلول مقترحة للارتقاء بمخرجات التعليم العالي اليمني بما يتواءم وحاجات سوق العمل .

المعالجات الإحصائية:

بعد تطوير الاستبانة واستخراج الصدق والثبات، تم توزيعها على أفراد عينة البحث، وبعد الانتهاء من عملية جمع البيانات والمعلومات اللازمة عن متغيرات هذا البحث، تم ترميزها وإدخالها إلى الحاسب الآلي لاستخراج النتائج الإحصائية، إذ تمت الاستعانة بالأساليب الإحصائية ضمن برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، ومن ثم معالجة البيانات التي تم الحصول عليها، وتم استخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

- المتوسطات الحسابية لتحديد أهمية الفقرات الواردة في الإستبانة، وكذلك الانحراف المعياري لبيان درجة تشتت الإجابات عن وسطها الحسابي للسؤالين الأول والثاني.
- اختبار تحليل التباين الثنائي، وكذلك تحليل التباين الأحادي المتعدد؛ وذلك لاختيار درجة وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات عينة البحث التي تعزى (لنوع المؤهل).

المعيار المعتمد للحكم على درجة التقدير:

تم اعتماد المعادلة من (١-٥)÷٣=١.٣، وعليه:

- إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي أقل من (٢.٣٣)، فإن التقدير يكون منخفضاً.
- إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي أكبر أو يساوي (٢.٣٤) وأقل من (٣.٦٧)، فأن التقدير يكون متوسطاً.
- إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي أكبر أو تساوي (٣.٦٨)، فإن التقدير يكون مرتفعاً.

نتائج البحث ومناقشتها:

هدف البحث إلى التعرف على درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي اليمني لحاجات سوق العمل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والكادر الإداري بجامعة حجة، وتسهيلا لعرض نتائج البحث، تم تقسيمه وفقاً لأسئلة البحث، وقد توصل إلى النتائج الآتية:

أولا: نتائج السؤال الأول ومناقشته الذي ينص على " ما درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي اليمني لحاجات سوق العمل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والكادر الإداري بجامعة حجة؟

للإجابة عن السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية، والإنحرافات المعيارية لواقع درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي اليمني لحاجات سوق العمل، على كل محور وفقرة، والجدول رقم (٥) يبين نتائج ذلك.

الجدول رقم (٥)

رقم المحور	اسم المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	التقدير
١	جودة المستوى النوعي للخريجين في الجامعات اليمنية	٢.٤٥	٠.٩٥	١	متوسط
٢	المشروعات العلمية في الجامعات اليمنية	٢.٢٣	٠.٨٩	٢	منخفض
٤	البحث العلمي في الجامعات اليمنية	٢.٢٣	٠.٩٢	٢	منخفض
٣	المؤتمرات والندوات والبرامج الموجهة للمجتمع المحلي.	٢.٢١	٠.٩٤	٣	منخفض
٥	سمعة الجامعات اليمنية ورضا المستفيد منها.	٢.١	٠.٩٥	٤	منخفض
	المتوسط العام	٢.٢٤	٠.٩٣		منخفض

يتضح من الجدول رقم (٥) أن محور البحث رقم (١) جاءت بدرجة متوسط، وبقية المحاور جاءت بدرجة منخفض، فاستجابات عينة البحث توضح أن الجامعات اليمنية لم تصل إلى مبتغاها، بالرغم من الخطوات التي اتخذتها لرفع مستواها إلا أنها ما زالت لم تحقق ما تسعى إليه من تميز على المستويين العربي والعالمي، وجاء المحور: جودة المستوى النوعي للخريجين في الجامعات اليمنية، بالمرتبة الأولى بتقدير متوسط (٢.٤٥) وانحراف معياري قدره(٠.٩٥).وقد يعزى ذلك إلى أن الجامعات لا تتابع مستوى أداء خريجيها في المؤسسات التي يعملون بها لتحديد جوانب الضعف في مهاراتهم للعمل على معالجتها، كما أن سياسة الجامعات في استحداث التخصصات العلمية قد تكون غير ملائمة وحاجة المجتمع.

وفي حين جاء المحورالخامس" سمعة الجامعات اليمنية ورضاء المستفيد منها" في المرتبة الأخيرة بتقدير منخفض، وبمتوسط حسابي قدره(٢.١) وانحراف معياري قدره(٠.٩٥)، وقد يعزى ذلك إلى عدم رضا المستفيدين من مخرجات التعليم العالي للجامعات اليمنية .

الجدول رقم (٦) المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لواقع درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي اليمني وحاجات سوق العمل كما تراها عينة البحث لفقرات المحور الاول : "جودة المستوى النوعي للخريجين في الجامعات اليمنية"

إتجاه العينة	النسبة المئوية	انحراف معيار	متوسط حسا	حجم العينة	ضعيفة جدا	ضعيفة	متوسط	كبير	كبير جدا	المحور الاول
متوسط	61	0.87	3.05	42	1	11	16	13	1	1
متوسط	60	0.79	3	42	1	9	22	9	1	2
متوسط	53.4	0.89	2.67	42	4	13	19	5	1	3
ضعيفة	51.4	0.76	2.57	42	3	16	19	4	0	4
ضعيفة	42	0.89	2.1	42	11	20	7	4	0	5
ضعيفة	47.6	0.84	2.38	42	6	18	14	4	0	6
ضعيفة	44.2	0.86	2.21	42	10	15	15	2	0	7
ضعيفة	43.8	0.96	2.19	42	13	11	15	3	0	8
متوسط	53.8	0.99	2.69	42	6	10	18	7	1	9
ضعيفة	50	1.03	2.5	42	7	16	11	7	1	10
ضعيفة	43.4	0.95	2.17	42	11	17	11	2	1	11
ضعيفة	38.6	0.77	1.93	42	13	20	8	1	0	12

إتجاه العينة	النسبة المئوية	انحراف معيار	متوسط حسا المتوسط العام للمحور ككل
ضعيفة	49	0.95	2.45

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	التقدير
١	تستقطب مؤسسات المجتمع لتشغيل خريجي الجامعات ذوي الكفاءات العالية.	٣.٠٥	٠.٨٧	١	متوسط
٢	يتمتع خريجو الجامعة بكفاءة عالية تؤهلهم للالتحاق بسوق العمل.	٣	٠.٧٩	٢	متوسط
٨	تسعى الجامعة لإقامة المؤتمرات والندوات للتعريف بخدماتها.	٢.٨٩	٠.٩٦	٣	متوسط
٩	تؤكد الجامعة على جودة التعليم الجامعي كقيمة مشتركة يجب أن يتبناها جميع العاملين.	٢.٦٩	٠.٩٩	٤	متوسط
٣	لدى الجامعة معرفة لحاجة مؤسسات المجتمع من حيث نوعية الخريجين.	٢.٦٧	٠.٨٩	٥	متوسط
٤	سياسة الجامعة في استحداث التخصصات العلمية التي تتلاءم مع حاجة المجتمع.	٢.٥٧	٠.٧٦	٦	متوسط
٦	تضع خطط وتجري الدراسات اللازمة لتقدير حاجات المجتمع.	٢.٣٨	٠.٨٤	٧	متوسط
٧	يوجد تعاون بالجامعة وكلياتها وأقسامها للبحث على داعمين.	٢.٢١	٠.٨٦	٨	منخفض
١١	تؤكد الجامعة على جودة التعليم الجامعي كقيمة مشتركة يجب أن يتبناها جميع العاملين.	٢.١٧	٠.٩٥	٩	منخفض
١٠	تطوير البرامج الأكاديمية بشكل مستمر لتواكب التطور العلمي والتكنولوجي المتسارع	٢.٥	١.٠٣	١٠	منخفض
٥	تتابع الجامعة مستوى أداء خريجيها في سوق العمل.لتحسين نظرة المجتمع إليها وإلى أنشطتها	٢.١	٠.٨٩	١١	منخفض
١٢	التقييم المستمر لمستوى أداء الخريجين في مختلف المؤسسات	١.٩٣	٠.٧٧	١٢	منخفض
	المتوسط العام	٢.٤٥	٠.٩٥	متوسط	

يتضح من الجدول رقم (٦) أن الفقرة رقم (١)والتي تنص على "تستقطب مؤسسات المجتمع لتشغيل خريجي الجامعات ذوي الكفاءات العالية" جاءت بالمرتبة الأولى بتقدير متوسط ، وبمتوسط حسابي قدره(٣.٠٥) وانحراف معياري قدره (٠.٨٧) وقد يعزى ذلك إلى أن سوق العمل بحاجة إلى كوادر مؤهلة علمياً وذوي كفاءات عالية مما ينعكس إيجاباً على الإنتاجية في العمل، وبالتالي ترتفع الأرباح وتقلل الأخطار في العمل.

في حين أن الفقرة رقم (١٢) التى تنص على "التقييم المستمر لمستوى أداء الخريجين في مختلف المؤسسات" جاءت في المرتبة الأخيرة بتقدير منخفض، وبمتوسط حسابي قدره (١.٩٣) وانحراف معياري قدره (٠.٧٧)، قد يعزى ذلك إلى صعوبة متابعة الجامعات للأعداد الكبيرة من خريجيها العاملين في سوق العمل، كما أن ذلك يتطلب كادرا متخصصاً ومتفرغاً لهذه المهمة، وهذا يحمّل الجامعات تبعات مالية إضافية. كما أنه من الصعب عملياً القيام بمهمة متابعة مستوى أداء الخريجين الموزعين في مؤسسات المجتمع المحلي على مستوى الجمهورية. وقد يسهم في تحسين ذلك التواصل بين مؤسسات المجتمع المحلي والجامعات بالوسائل التكنولوجية المتاحة، لتحديد جوانب الضعف في مهارات الخريجين للعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها.

الجدول (٧) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي اليمني لحاجات سوق العمل كما يراها افراد العينة لفقرات المحور الثاني " المشروعات العلمية في الجامعات اليمنية"

إتجاه العينة	النسبة المئوية	انحراف معيار	متوسط حسا	حجم العينة	ضعيفة جدا	ضعيفة	متوسط	كبير	كبير جدا	المحور الثاني
ضعيفة	45.8	0.96	2.29	42	10	15	12	5	0	1
ضعيفة	46.6	0.78	2.33	42	7	15	19	1	0	2
ضعيفة	42	0.87	2.1	42	11	19	9	3	0	3
ضعيفة	42	0.89	2.1	42	12	17	10	3	0	4
ضعيفة	39.6	0.86	1.98	42	14	17	9	2	0	5
متوسط	55.2	0.75	2.76	42	3	9	25	5	0	6
ضعيفة	48.6	0.82	2.43	42	6	15	18	3	0	7
ضعيفة	42	0.84	2.1	42	11	18	11	2	0	8
ضعيفة	43.4	0.97	2.17	42	13	13	12	4	0	9
ضعيفة	40.4	0.89	2.02	42	13	17	11	0	1	10
ضعيفة	45.8	0.85	2.29	42	7	19	14	1	1	11

إتجاه العينة	النسبة المئوية	انحراف معيار	متوسط حسا المتوسط العام للمحور ككل
ضعيفة	44.6	0.89	2.23

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	التقدير
٦	يقدم الطلاب مشاريع بحثية تسهم في حل مشكلات المجتمع.	٢.٧٦	٠.٧٥	١	متوسط
٧	توفر الجامعة إرشاد أكاديمي فعال للطلبة في الكليات.	٢.٤٣	٠.٨٢	٢	متوسط
٢	تتواءم المشروعات العلمية التي تتبناها الجامعة مع الحاجة الفعلية لمتطلبات المجتمع.	٢.٣٣	٠.٧٨	٣	منخفض
١	تتوافق المشروعات العلمية في الجامعة مع التقدم العلمي على الصعيد العالمي.	٢.٢٩	٠.٩٦	٤	منخفض
٢	الاستفادة من تجارب وخبرات الآخرين والعمل على توجيه وتطوير المشاريع العلمية بما يخدم سوق العمل في مختلف الجوانب	٢.٢٩	٠.٨٥	٤	منخفض
٩	يتوفر في المكتبة برامج تهيئة وإرشادية وتدريب للخدمة الطلابية.	٢.١٧	٠.٩٧	٥	منخفض
١٠	يوجد شبكة ربط إلكتروني عالمي تخدم البرامج الأكاديمية.	٢.٠٢	٠.٨٩	٦	منخفض
٨	يتوفر المختبرات والورش مجهزة حسب متطلبات البرامج الأكاديمية.	٢.١	٠.٨٤	٧	منخفض
٤	تدعم الجامعة المشروعات العلمية التي تلبي متطلبات سوق العمل.	٢.١	٠.٨٩	٨	منخفض
٣	تعلن الجامعة عن مشاريعها العلمية مسبقاً إلى الجهات ذات العلاقة للتحقيق الاستفادة.	٢.١	٠.٨٧	٩	منخفض
٥	تسهم الجامعة في تطبيق المشروعات العلمية على أرض الواقع.	١.٨٩	٠.٨٦	١٠	منخفض
	المتوسط العام	٢.٢٣	٠.٨٩	منخفض	

يتضح من الجدول رقم (٧) أن الفقرة رقم (٦) والتي تنص على" يقدم الطلاب مشاريع بحثية تسهم في حل مشكلات المجتمع. "جاءت في المرتبة الأولى بتقدير متوسط، وبمتوسط حسابي قدره (٢.٧٦) وانحراف معياري قدره (٠.٧٥) وقد يعزى ذلك إلى أن إداريي الجامعات وكذلك أعضاء هيئة التدريس لا يوجهون الطلاب بتقديم مشاريع علمية تسهم في حل مشكلات المجتمع، كونها وسيلة للتطوير ومواكبة المستجدات.

في حين أن الفقرة رقم (٥) التي تنص على" تسهم الجامعة في تطبيق المشروعات العلمية على ارض الواقع" جاءت في المرتبة الأخيرة بتقدير منخفض، وبمتوسط حسابي قدره (١.٩٨)وأنحراف معياري قدره (٠.٨٦) وقد يعزى ذلك إلى الكلفة المالية الباهضة التي يتطلبها تطبيق المشروعات على أرض الواقع، كما أن الجامعات الرسمية تعاني من عجز في موازناتها المالية، وهذا لا يتيح المجال أمامها لتطبيق المشروعات العلمية التي تقوم بها على أرض الواقع.

الجدول رقم (٨) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي اليمني لحاجات سوق العمل كما يراها افراد العينة لفقرات المحور الثالث " البحث العلمي في الجامعات اليمنية "

إتجاه العينة	النسبة المئوية	انحراف معيار	متوسط حسا	حجم العينة	ضعيفة جدا	ضعيفة	متوسط	كبير	كبير جدا	المحور الثالث
ضعيفة	47.2	1.11	2.36	42	11	14	9	7	1	1
ضعيفة	38	0.81	1.9	42	14	20	6	2	0	2
ضعيفة	42.4	0.88	2.12	42	11	18	10	3	0	3
ضعيفة	40.4	0.86	2.02	42	13	17	10	2	0	4
ضعيفة	42.8	0.91	2.14	42	13	12	15	2	0	5
متوسط	51.4	1	2.57	42	8	10	16	8	0	6
ضعيفة	44.2	0.91	2.21	42	10	16	14	1	1	7
ضعيفة	50.4	0.98	2.52	42	8	11	16	7	0	8
ضعيفة	37.6	0.79	1.88	42	15	18	8	1	0	9
ضعيفة	37.6	0.91	1.88	42	17	16	6	3	0	10
ضعيفة جدا	35.2	0.75	1.76	42	17	19	5	1	0	11
ضعيفة	40.4	0.89	2.02	42	13	18	8	3	0	12

إتجاه العينة	النسبة المئوية	انحراف معيار	متوسط حسا المتوسط العام للمحور ككل
ضعيفة	42.4	0.94	2.12

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	التقدير
٦	هناك حرية أكاديمية لأعضاء هيئة التدريس لإجراء الدراسات والبحوث العلمية	٢.٥٧	١	١	متوسط
٨	يتم نشر كتب وأوراق بحثية في دوريات ومؤتمرات علمية متخصصة.	٢.٥٢	٠.٩٨	٢	متوسط
١	تعمل الجامعة على إتاحة البحوث العلمية إلى كافة المستفيدين من خارج الجامعة.	٢.٣٦	١.١١	٣	متوسط
٧	يوجد تعاون بحثي بين الجامعة ومختلف المؤسسات.	٢.٢١	٠.٩١	٤	منخفض
٥	تتواءم خطة الجامعة البحثية مع حاجات ومتطلبات المجتمع.	٢.١٤	٠.٩١	٥	منخفض
٣	.تشجع الجامعة باحثيها على إشراك المعنيين من مؤسسات المجتمع المختلفة في انجاز البحوث التطبيقية.	٢.١٢	٠.٨٨	٦	منخفض
٤	تحرص الجامعة على إصدار البحوث العلمية ذات الصلة بخدمات المجتمع.	٢.٠٢	٠.٨٦	٧	منخفض
١٢	التنسيق مع كافة المؤسسات لتقديم متطلبات تطويرها لتقوم الجامعة بتقديم الأبحاث العلمية اللازمة	٢.٠٢	٠.٨٩	٨	منخفض
٢	تبرم الجامعة العقود البحثية مع مؤسسات المجتمع لتحقيق الأهداف العامة.	١.٩	٠.٨١	٩	منخفض
٩	ترصد الجامعة ميزانية كافية تمكنها من تحقيق خطتها البحثية.	١.٨٨	٠.٧٩	١٠	منخفض
١٠	توجد تعليمات واجراءات بمنح الحوافز والجوائز التشجيعية.	١.٨٨	٠.٩١	١٠	منخفض
١١	تشجيع ودعم البحث العلمي من خلال تخصيص موازنات كافية لهذا المجال	١.٧٦	٠.٧٥	١١	منخفض
	المتوسط العام	٢.١٢	٠.٩٤	منخفض	

يتضح من الجدول رقم (٨) أن الفقرة رقم (٦)والتي تنص على" هناك حرية أكاديمية لأعضاء هيئة التدريس لإجراء الدراسات والبحوث العلمية" جاءت في المرتبة الأولى بتقدير متوسط وبمتوسط حسابي قدره (٢.٥٧) وانحراف معياري قدره (١). وقد يعزى ذلك إلى أن هناك انخفاض في اجراء البحوث الأكاديمية من قبل أعضاء هيئة التدريس والتي تكمن ايضا في عدم نشر العلم لكي يستفيد منها جميع أفراد المجتمع.

في حين أن الفقرة رقم (١١) والتي تنص على "تشجيع ودعم البحث العلمي من خلال تخصيص موازنات كافية لهذا المجال" جاءت في المرتبة الأخيرة بتقدير منخفض، وبمتوسط حسابي قدره (١.٧٦) وانحراف معياري قدره (٠.٧٥). وقد يعزو ذلك الي عدم تخصيص موازنات مالية لتشجيع ودعم البحث العلمي، كما قد يعزى ذلك إلى وجود عدد من المحددات التي تقف عائقاً أمام القيام ببعض البحوث العلمية التي قد تحتاج تكاليف كبيرة للقيام بها.

الجدول رقم(٩) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي اليمن لحاجات سوق العمل كما يراها افراد العينة لفقرات المحور الرابع" المؤتمرات والندوات والبرامج الموجهة للمجتمع المحلي "

إتجاه العينة	النسبة المئوية	انحراف معيار	متوسط حسا	حجم العينة	ضعيفة جدا	ضعيفة	متوسط	كبير	كبير جدا	المحور الرابع
ضعيفة	44.8	0.95	2.24	42	10	17	10	5	0	1
ضعيفة	45.2	0.93	2.26	42	11	12	16	3	0	2
ضعيفة	43.8	0.85	2.19	42	11	13	17	1	0	3
ضعيفة	39	0.79	1.95	42	13	19	9	1	0	4
ضعيفة	40.4	0.86	2.02	42	14	14	13	1	0	5
ضعيفة	42.8	0.91	2.14	42	13	12	15	2	0	6
متوسط	53.4	0.99	2.67	42	5	14	14	8	1	7
ضعيفة	47.6	0.9	2.38	42	7	17	13	5	0	8

إتجاه العينة	النسبة المئوية	انحراف معيار	متوسط حسا المتوسط العام للمحور ككل
ضعيفة	44.6	0.92	2.23

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	التقدير
٧	تتيح الجامعة للأساتذة المشاركة بالمؤتمرات والندوات العلمية.	٢.٦٧	٠.٩٩	١	متوسط
٨	تتيح الجامعة للإداريين المشاركة في المؤتمرات والندوات ذات العلاقة باختصاصاتهم	٢.٣٨	٠.٩	٢	متوسط
٢	تتابع الجامعة المتغيرات المختلفة في بيئة المجتمع لتصمم البرامج المناسبة لها.	٢.٢٦	٠.٩٣	٣	منخفض
١	تدعو الجامعة ممثلي مؤسسات المجتمع إلى (الحضور والمشاركة) في مؤتمراتها العلمية.	٢.٢٤	٠.٩٥	٤	منخفض
٣	تتابع الجامعة المتغيرات المختلفة في بيئة المجتمع لتصمم البرامج المناسبة لها.	٢.١٩	٠.٨٥	٥	منخفض
٦	تقوم الجامعة بالعديد من الأنشطة التي تهدف إلى تفعيل الشراكة بين الجامعة والمجتمع.	٢.١٤	٠.٩١	٦	منخفض
٥	تشرف الجامعة على تطبيق توصيات المؤتمرات الموجهة للمجتمع بالقدر الذي يحقق الفائدة له.	٢.٠٢	٠.٨٦	٧	منخفض
٤	لدى الجامعة خطة واضحة (للندوات والمؤتمرات) ذات العلاقة المباشرة بحاجة المجتمع.	١.٩٥	٠.٧٩	٨	منخفض
	المتوسط العام	٢.٢٣	٠.٩٢	منخفض	

يتضح من الجدول رقم (٩) أن الفقرة رقم (٧) التي تنص على "تتيح الجامعة للأساتذة المشاركة بالمؤتمرات والندوات العلمية" جاءت بالمرتبة الأولى بتقدير متوسط، وبمتوسط حسابي قدره (٢.٦٧) وانحراف معياري قدره (٠.٩٩) . وقد يعزى ذلك إلى شعور الاساتذة الأكاديميين بضرورة الإهتمام والمشاركة بالمؤتمرات والندوات العلمية، ووضع الاراء والمقترحات كتغذية راجعة عن مخرجات الجامعات في سوق العمل، وهو جزء مكمل لدور الجامعات في مواكبة التطور والتحسين المستمر.

في حين أن الفقرة رقم ((٤) التي تنص على "لدى الجامعة خطة واضحة (للندوات والمؤتمرات) ذات العلاقة المباشرة بحاجة المجتمع" جاءت في المرتبة الأخيرة بتقدير منخفض، وبمتوسط حسابي قدره (١.٩٥) وانحراف معياري قدره (٠.٧٩) . وقد يعزى ذلك إلى أنه لا توجد لدي الجامعة خطة واضحة لعمل (المؤتمرات والندوات) ذات العلاقة المناسبة بحاجات سوق العمل، وقد يعزى ذلك لضعف قدرتها المالية على تحقيقها

الجدول رقم (١٠) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي اليمني لحاجات سوق العمل كما يراها افراد العينة لفقرات المحور الخامس " سمعة الجامعات اليمنية ورضا المستفيدين منها "

إتجاه العينة	النسبة المئوية	انحراف معيار	متوسط حسا	حجم العينة	ضعيفة جدا	ضعيفة	متوسط	كبير	كبير جدا	المحور الخامس
ضعيفة	42.4	0.85	2.12	42	11	17	12	2	0	1
متوسط	50.4	1.1	2.52	42	9	12	12	8	1	2
متوسط	51.4	0.93	2.57	42	5	16	13	8	0	3
ضعيفة	44.8	0.89	2.24	42	10	15	14	3	0	4
ضعيفة	39.6	0.96	1.98	42	15	18	4	5	0	5
ضعيفة	43.4	0.9	2.17	42	11	16	12	3	0	6
ضعيفة جدا	34.2	0.76	1.71	42	19	17	5	1	0	7
ضعيفة	37.2	0.89	1.86	42	18	14	8	2	0	8
ضعيفة	37.6	0.88	1.88	42	17	15	8	2	0	9
ضعيفة	39.6	0.89	1.98	42	15	15	10	2	0	10

إتجاه العينة	النسبة المئوية	انحراف معيار	متوسط حسا المتوسط العام للمحور ككل
ضعيفة	42	0.95	2.1

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	التقدير
٣	تراعي الجامعة دوما الأبعاد الإخلاقية المتعلقة بخدمة المجتمع.	٢.٥٧	٠.٨٩	١	متوسط
٢	يتعامل موظفو الجامعة باسلوب أخلاقي مع جميع المتعاملين .	٢.٥٢	١.١	٢	متوسط
٤	تقدم الجامعة خدماتها إلى كافة مؤسسات المجتمع بعدالة دون تمييز.	٢.٢٤	٠.٨٩	٣	منخفض
١	تستجيب الجامعة إلى المقترحات المقدمة من قبل ارباب سوق العمل.	٢.١٢	٠.٨٥	٤	منخفض
٥	يتم تقييم رضا مؤسسات المجتمع عن أداء الجامعة بشكل مستمر.	١.٩٨	٠.٩٦	٥	منخفض
١٠	يجرى في الجامعة بصورة دورية تطوير المقررات والبرامج الدراسية في ضوء متطلبات واحتياجات سوق العمل.	١.٩٨	٠.٨٩	٦	منخفض
٩	تستضيف الجامعة الخريجين بصورة دورية للاستماع إلى مشكلاتهم.	١.٨٨	٠.٨٨	٧	منخفض
٨	تستطلع الجامعة بصورة دورية آراء المؤسسات التي يعمل بها خريجو الجامعة للتعرف على نقاط القوة والضعف.	١.٨٦	٠.٨٩	٨	منخفض
٧	تستضيف الجامعة بصورة دورية متخصصين من المؤسسات التي يعمل فيها الخريجون للاستفادة من تقويمهم لجودة خريجي الجامعة	١.٧١	٠.٧٦	٩	منخفض
٦	تحافظ الجامعة على علاقات دائمة مع أصحاب سوق العمل	١.١٧	٠.٩	١٠	منخفض
	المتوسط العام	٢.١	٠.٩٥	منخفض	

يبين الجدول رقم(١٠)أن الفقرة رقم(٣)والتي تنص على "تراعي الجامعة دوما الأبعاد الإخلاقية المتعلقة بخدمة المجتمع"جاءت بالمرتبة الأولى بتقدير متوسط،وبمتوسط حسابي قدره (٢.٥٧)وانحراف معياري قدره(٠.٨٩).وقد يعزى ذلك إلى أن الجامعة لا تسعى إلى هذا الجانب.

بينما جاءت الفقرة رقم (٦) والتي تنص على "تحافظ الجامعة على علاقات دائمة مع أصحاب سوق العمل" في المرتبة الأخيرة بتقدير منخفض، وبمتوسط حسابي قدره (١.١٧) وانحراف معياري قدره(٠.٩).وقد يعزى ذلك إلى فتور العلاقة الدائمة بين الجامعة واصحاب سوق العمل، كما يرجع ذلك إلى الأوضاع التي تمر بها البلاد، وعدم وجود كادر متخصص ومتفرغ من قبل الجامعات يعمل بهذا الخصوص، كما يتطلب ذلك تمويلاً خاصاً لهذا المجال، لربط علاقة دائمة بين الجامعات واصحاب سوق العمل. وهذا يتطلب التزامات مالية كبيرة على الجامعات، قد لا تستطيع توفيرها للقيام بهذه المهمة.

نتائج السؤال الثاني ومناقشته والذي ينص على ما يلي: هل تختلف وجهة نظر الكادر الإداري عن وجهة نظر الكادر الأكاديمي لمواءمة مخرجات التعليم العالي باليمن لاحتياجات سوق العمل تبعا لمتغير " الجنس" ذكور اناث"؟

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحراف المعيارية لدرجة مخرجات التعليم العالي باليمن لاحتياجات سوق العمل كما يراها الاداريون والاكاديميون لكل محور وفق متغير (الجنس " ذكور– واناث") الجدول رقم (١١) يبين نتائج ذلك.

الجدول رقم (١١) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي اليمني لاحتياجات سوق العمل كما يراها أفراد العينة (اداريوا – أكاديميو) لكل محور وفق متغير (الجنس " ذكور– اناث")

المحور	متغير الجنس " "ذكور –اناث"	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
(١)جودة المستوى النوعي للخريجين في الجامعات اليمنية.	ذكور	٢.٥٤	٠.٦٥
	اناث	١.٩٤	٠.٦٣
(٢) المشروعات العلمية في الجامعات اليمنية.	ذكور	٢.٢٩	٠.٥٣
	اناث	١.٩٢	٠.٥٥
(٣)البحث العلمي في الجامعات اليمنية.	ذكور	٢.١٦	٠.٥٢
	اناث	١.٨٣	٠.٤٢
(٤)المؤتمرات والندوات والبرامج الموجهة للمجتمع المحلي.	ذكور	٢.٣١	٠.٤٨
	اناث	١.٧٣	٠.٣٥
(٥)سمعة الجامعات اليمنية ورضاء المستفيدين منها.	ذكور	٢.١٧	٠.٥٤
	اناث	١.٦٣	٠.٦٨
المتوسط العام	ذكور	٢.٢٩	٠.٥٤
	اناث	١.٨١	٠.٥٣

يتبين من الجدول رقم (١١) أن المحور رقم (١)، والذي ينص "جودة المستوى النوعي للخريجين في الجامعات اليمنية" جاء بالمرتبة والأولى بتقدير متوسط، (للذكور)، بمتوسط حسابي قدره (٢.٥٤) وانحراف معياري قدره (٠.٦٥) بينما جاءت استجابة (الإناث) بتقدير منخفض بمتوسط حسابي قدره (١.٩٤) وانحراف معياري قدره (٠.٦٣). وقد يعزى ذلك إلى أن الجامعة لا تسعى إلى هذا الجانب.

بينما جاء المحور رقم (٣)، والذي ينص "البحث العلمي في الجامعات اليمنية" جاء بالمرتبة الأخيرة بتقدير منخفض (للذكور)، بمتوسط حسابي قدره (٢.١٦) وانحراف معياري قدره (٠.٥٢)، بينما جاءت استجابة (الإناث) بتقدير منخفض ايضا بمتوسط حسابي قدره (١٠٨٣) وانحراف معياري قدره (٠.٤٢). ويعزى ذلك إلى عدم الاهتمام بالبحث العلمي بالجامعات اليمنية.

نتائج السؤال الثالث ومناقشته والذي ينص على ما يلي: هل تختلف وجهة نظر الكادر الأداري عن وجهة نظر الكادر الأكاديمي لمواءمة مخرجات التعليم العالي باليمن لاحتياجات سوق العمل تبعا لمتغير "نوع المؤهل"؟

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة مواءمة مخرجات التعليم العالي باليمني لاحتياجات سوق العمل كما يراها الاداريون والاكاديميون لكل محور وفق متغير (نوع المؤهل)، الجدول (١٢) يبين نتائج ذلك .

الجدول رقم (١٢) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي اليمني لاحتياجات سوق العمل كما يراها أفراد العينة (اداريوا – أكاديميو) لكل محور وفق متغير (نوع المؤهل)

المحور	متغير نوع المؤهل		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
جودة المستوى النوعي للخريجين في الجامعات اليمنية.	أكاديمي	ماجستير	٢.٨١	٠.٦٩
		دكتور	٢.١٨	٠.٦٥
		أ.مشارك	١.٨٣	٠.٥٨
	إداري	بكالوريوس	٢.٥٧	٠٠.٦٣
المشروعات العلمية في الجامعات اليمنية.	أكاديمي	ماجستير	٢.٥٦	٠.٥٥
		دكتور	٢.٠٧	٠.٥١
		أ.مشارك	١.٣٦	٠.٥٠
	إداري	بكالوريوس	٢.٢٧	٠.٥٣
البحث العلمي في الجامعات اليمنية.	أكاديمي	ماجستير	٢.٤٩	٠.٦٤
		دكتور	١.٧٧	٠.٤٣
		أ.مشارك	١.٥٠	٠.٥٢
	إداري	بكالوريوس	٢.٢٨	٠.٥٢
المؤتمرات والندوات والبرامج الموجهة للمجتمع المحلي.	أكاديمي	ماجستير	٢.٥٥	٠.٥٩
		دكتور	١.٨٧	٠.٣٩
		أ.مشارك	١.١٢	٠.٣٥
	إداري	بكالوريوس	٢.٤٧	٠.٤٥
سمعة الجامعات اليمنية ورضاء المستفيدين منها.	أكاديمي	ماجستير	٢.٥٢	٠.٦١
		دكتور	١.٧٨	٠.٥٣
		أ.مشارك	١.٥٠	٠.٨٥
	إداري	بكالوريوس	٢.٢	٠.٥٤
المتوسط العام	أكاديمي	ماجستير	٢.٨٩	٠.٦٢
		دكتور	١.٩٣	٠.٥٠
		أ.مشارك	١.٤٦	٠.٥٦
	إداري	بكالوريوس	٢.٣٦	٠.٥٣

يتبين من الجدول (١٢) وجود اختلاف ظاهري في قيم الأوساط الحسابية لواقع درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي اليمني وحاجات سوق العمل، كما يراها أفراد العينة لكل محور وفق متغير (نوع المؤهل). يتبين من الجدول عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (a≤ ٠.٠٥) في واقع درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي اليمني لحاجات سوق العمل، كما يراها أفراد العينة لكل محور وفق متغير (نوع المؤهل) . وهذا يدل على أن أفراد العينة جميعهم يجمعون على الرأي نفسة بخصوص ما يتعلق بجودة المستوى النوعي للخريجين في الجامعات اليمنية من حيث تشغل خريجي الجامعات ذوى الكفاءات العالية، وعدم مواكبة مشروعات تخرج الطلبة لحاجات سوق العمل، واجمعو بعدم التشجيع على حضور المؤتمرات والندوات وورش العمل للاستفادة من المقترحات والتوصيات التي تواكب التغيرات مما يأدي إلى التراجع وعدم الاهتمام بالمخرجات وهذا يأثر على سمعة مؤسسات التعليم العالي ككل.

نتائج السؤال الرابع ومناقشته والذي ينص على ما يلي: هل تختلف وجهة نظر الكادر الإداري عن وجهة نظر الكادر الأكاديمي لمواءمة مخرجات التعليم العالي باليمن لاحتياجات سوق العمل تبعا لمتغير " لسنوات الخبرة"؟

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة مواءمة مخرجات التعليم العالي باليمني لاحتياجات سوق العمل كما يراها الاداريون والاكاديميون لكل محور وفق متغير (نوع سنوات الخبرة)، الجدول (١٣) يبين نتائج ذلك .

الجدول رقم (١٣) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي اليمني لاحتياجات سوق العمل كما يراها أفراد العينة (اداريوا – أكاديميو) لكل محور وفق متغير (سنوات الخبرة)

المحور	متغير "سنوات الخبرة"	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
(١)جودة المستوى النوعي للخريجين في الجامعات اليمنية.	من سنة : ٥ سنوات	٢.٤٦	٠.٦٧
	من ٥ سنوات : ١٠ سنوات	٢.٤٩	٠.٦٥
	من ١٠ سنوات فأكثر	٢.٤٢	٠.٦٣
(٢) المشروعات العلمية في الجامعات اليمنية.	من سنة : ٥ سنوات	٢.٠٦	٠.٤٦
	من ٥ سنوات : ١٠ سنوات	٢.١٨	٠.٥٥
	من ١٠ سنوات فأكثر	٢.٣٦	٠.٥٤
(٣)البحث العلمي في الجامعات اليمنية.	من سنة : ٥ سنوات	٢.٠٨	٠.٥١
	من ٥ سنوات : ١٠ سنوات	٢.١٧	٠.٥٤
	من ١٠ سنوات فأكثر	٢.٠٩	٠.٥١
(٤)المؤتمرات والندوات والبرامج الموجهة للمجتمع المحلي.	من سنة : ٥ سنوات	٢.١٥	٠.٤٩
	من ٥ سنوات : ١٠ سنوات	٢.٤٦	٠.٤٣
	من ١٠ سنوات فأكثر	٢.٠٩	٠.٤٧
(٥)سمعة الجامعات اليمنية ورضاء المستفيدين منها.	من سنة : ٥ سنوات	٢.٠٣	٠.٦٥
	من ٥ سنوات : ١٠ سنوات	٢.٢٤	٠.٥٦
	من ١٠ سنوات فأكثر	٢.٠١	٠.٥٣
المتوسط العام	من سنة : ٥ سنوات	٢.١٦	٠.٥٦
	من ٥ سنوات : ١٠ سنوات	٢.٣١	٠.٥٤
	من ١٠ سنوات فأكثر	٢.١٩	٠.٥٤

يتبين من الجدول (١٣) وجود اختلاف ظاهري في قيم الأوساط الحسابية لواقع درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي اليمني وحاجات سوق العمل، كما يراها أفراد العينة لكل محور وفق متغير (سنوات الخبرة). يتبين من الجدول عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (a≤ ٠.٠٥) في واقع درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي اليمني لحاجات سوق العمل، كما يراها أفراد العينة لكل محور وفق متغير (سنوات الخبرة). وهذا يدل على أن أفراد العينة جميعهم يجمعون على الرأي نفسة بخصوص ما يتعلق بجودة المستوى النوعي للخريجين في الجامعات اليمنية من حيث تشغل خريجي الجامعات ذوى الكفاءات العالية، وعدم مواكبة مشروعات تخرج الطلبة لحاجات سوق العمل، واجمعوا بعدم الاهتمام بالبحث العلمي ومواكبة كل جديد في جميع المجالات، واجمعو بعدم التشجيع على حضور المؤتمرات والندوات وورش العمل للاستفادة من المقترحات والتوصيات التي تواكب التغيرات مما يأدي إلى التراجع وعدم الاهتمام بالمخرجات وهذا يأثر على سمعة مؤسسات التعليم العالي ككل.

نتائج السؤال الخامس ومناقشتها الذي ينص على :" ما الحلول المقترحة للارتقاء بمخرجات التعليم العالي اليمني بما يتواءم وحاجات سوق العمل من وجهة نظر أفراد العينة (الكادر الأكاديمي والاداري بجامعة حجة).

تم اقتراح عدد من الحلول للإسهام في الارتقاء بمخرجات التعليم العالي في اليمن بما يتواءم وحاجات سوق العمل، بناء على النتائج التى توصل اليها البحث، مع الأخذ بعين الاعتبار الفقرات التي جاء تقديرها منخفضا ومتوسطاً، وبالاعتماد على ما أفضت نتائج بعض الدراسات السابقة ذات العلاقة، وتوصياتها والحلول المقترحة من أفراد عينة البحث.

أهداف الحلول المقترحة: تهدف الحلول المقترحة إلى تحسين نوعية التعليم في مؤسسات التعليم العالي وتطوره للارتقاء بمخرجات التعليم العالي في اليمن بما يتواءم وحاجات سوق العمل، والنهوض بمستواها في عصر العولمة الذي يمكن وصفه بأنه عصر الجودة، فلم تعد الجودة حلماً تسعى إليه مؤسسات التعليم العالي أو ترفاً فكرياً لها الحق في أخذه أو تركه، بل أصبحت ضرورة ملحة تمليها المتغيرات المتسارعة التي يشهدها قطاع التعليم العالي في جميع أنحاء العالم ومتطلبات الحياة المعاصرة، وهي إن جاز التعبير تمثل روح المؤسسات التعليمية.

أهمية الحلول المقترحة : يحقق تطبيق هذه الحلول المقترحة فوائد كثيرة، تعود بالنفع على مؤسسات التعليم العالي من خلال مخرجاتها (الطلبة) الذين يُعدون مدخلاً لعمليات وأدوار أخرى، مثل القيام بأبحاث علمية، وتقديم الاستشارات العلمية، ومساعدة متخذي القرار، والإسهام في اقتراح حلول للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية والتكنولوجية والصناعية وغيرها التي من شأنها أن تحد من تأثيرات محركات التغيير العالمية.

سوف يتم عرض الحلول المقترحة من الخبراء التربويين من (إداريين – وأكاديميين) في الجامعات اليمنية (جامعة حجة نموذجا) وتم الأخذ بتلك المقترحات والآراء حسب محاور البحث الخمسة لإثراء البحث بتلك المقترحات وهي :

١. تهتم مؤسسات التعليم العالي بنوعية (مدخلاتها، وعملياتها، ومخرجاتها) بما يؤهلها لإعداد المخرج المناسب الذي يحتاجه سوق العمل، مع ضرورة وضع معايير للمؤهل الأكاديمي في مستوياته (المعرفية، والمهارية، والسلوكية)، تلتزم بها مؤسسات التعليم العالي.
٢. تفعيل مراكز الجودة بالجامعة والكليات، وإشراك الطلبة فعلياً في عملية صنع القرار مع إدارة الجامعة، وهو أهم متطلبات الجودة في إدارة الجامعة المعاصرة.
٣. يرتكز التخطيط الأكاديمي بمؤسسات التعليم العالي على بحوث ميدانية علمية شاملة، تجريها محلياً وإقليميا وعالمياً، للجامعات التي تنشد العالمية في مخرجاتها، إذ تستهدف احتياجات سوق العمل الفعلية وتستقرئ مستقبله واتجاهاته.

٤. تستشير مؤسسات التعليم العالي عينة من خريجيها خاصة العاطلين منهم عن العمل وأولياء أمورهم إن أمكن ذلك – في معرفة جوانب القصور والثغرات في مجال إعداد المخرجات التعليمية، وأسباب ضعف المنافسة، لتلافي القصور وسد الثغرات؛ وذلك لأن الخريجين وذويهم هم المتأثرون في مشكلة البطالة والفشل في المنافسة بالدرجة الأولى.
٥. ضرورة وجود ادارة مختصة في ربط العلاقات بين الجامعات ومؤسسات المجتمع المدني وعمل دورات للطلاب تعرف بالتطبيقات العملية في كافة التخصصات لكي ينسجم المتخرج مع سوق العمل وبكل سهولة.
٦. العمل على دراسة سوق العمل وتكييف المخرجات حسب الطلب، من خلال عمل برامج بحثية دورية (نقترح كل خمس سنوات)تدرس فيه متغيرات سوق العمل وسبل مواكبة المخرجات التعليمية لها وبحسب توجه الدولة.
٧. عمل اتفاقية مشتركة بين الجامعات اليمنية والمؤسسات لتدريب الخريجين لمدة سنة وفي نهاية السنة تقوم المؤسسة بعمل تقييم للخريجين مع توضيح المكان المناسب لهذا الخريج وكذلك مدى تطوره في الجانب العملي وربطه بين الجانب العملي ودراسة الجامعة.
٨. يجب على مؤسسات التعليم ممثلة بوزارة التعليم العالي أن تولي اهتماما أكبر بالبحوث والتطوير في المقررات الدراسية من حيث المادة العلمية بحيث تكون مواكبة للتغيرات العلمية الكبيرة التي تحدث في العالم. في الجامعات والمعاهد بما يتوافق مع سوق العمل.
٩..الاهتمام بتوصيات الندوات والمؤتمرات وورش العمل والهيئات والمنظمات المحلية والعربية والإقليمية والعالمية في التخطيط الأكاديمي لمؤسسات التعليم العالي.
١٠.تطوير المناهج وطرائق التدريس من خلال التغذية الراجعة، وفق متغيرات ومتطلبات سوق العمل. والابتعاد عن الطرق التقليدية القديمة التي أصبحت لا جدوى منها في ظل الثورة الرقمية.
١١..تعديل وتطوير طرق التقييم والامتحانات المقالية التي تجعل الطالب يركز فقط على حفظ المادة لغرض النجاح فيها والتركيز على الطرق التي تجعل الطالب مبدعا في دراسته وعمله.
١٢. التركيز على الجانب التطبيقي في الجامعة بتوفير المعامل التطبيقية إلى جانب القسم النظري.
١٣.يجب ان تتبنى الجامعات المشروعات العلمية للطلاب بحيث تكون لها اهمية للمجتمع في جميع المجالات، حيث تكون لهذه المشروعات الصغيرة والمتوسطة علاقة قريبة جدا من الواقع واحتياجات المجتمع.

١٤..الشعور بأهمية خدمة الوطن، وذلك بتشجيع الأبحاث العلمية والإنسانية التي تدعم رقي البلد ونهوضه وفتح مجال لمساهمة القطاع الخاص بدعم البحوث العلمية.

١٥.الاهتمام بالبحوث العلمية واستهداف وتدريب مجموعات من الموارد البشرية بالمؤسسات العامة تكون قادرة على اعداد الدراسات فى مجال العمل للنهوض بواقعها والتغلب على المشكلات التي تواجهها بأسلوب البحث العلمي.

١٦.إنشاء مجلة علمية خاصة بالجامعة وأن تقام المؤتمرات والندوات وبشكل دوري وتكون موجهة للمجتمع المحلي وبقوة.

١٧.على القائمين بالجامعات اليمنية أن لا يجعلوا من التخصصات مصادر لجمع الأموال وإنما منارات علمية وأكاديمية وبحثية تخدم البلد.

١٨. التركيز على جودة التعليم، اخضاع الجامعات الاهلية لمعايير الكفاءة، حرصا على مستقبل اجيالنا التي تلتحق بها.

١٩. تحسن سمعه الجامعة بكفاءة مخرجاتها من خريجين اكفاء وبحوث علميه تتميز بالمواضيع الحديثة والملبية لاغراض المجتمع وكذلك بحسن علاقتها الاخلاقية مع المتعاملين معها.

التوصيات

يوصي البحث بناء على النتائج السابقة بضرورة :

- إعادة النظر في الهرم التعليمي المطلوب وذلك من خلال التوسع في القبول بالتخصصات (التقنية) على حساب التعليم الأكاديمي.
- بناء على نتيجة المحور الأول المتعلق بجودة المستوى النوعي للخريجين في الجامعات اليمنية جاءت اربع فقرات متوسطة وبقية الفقرات منخفضة وعليه يوصي البحث تتابع مستوى الأداء حسب الخطط المحدثة وتطوير البرامج الأكاديمية بما تواكب تطورات العصر وحاجات سوق العمل من خلال سياسة القبول بالتنسيق مع مؤسسات المجتمع المختلفة لتلبية احتياجاته من الكوادر العلمية المؤهلة، وكذلك التقييم المستمر لمستوى أداء الخريجين في مختلف المؤسسات.
- وبناء على نتيجة المحور الثاني المتعلق بالمشروعات العلمية في الجامعات اليمنية جاءت فقرة واحدة فقط متوسطة وبقية الفقرات منخفضة وعليه يوصي البحث ضرورة توافق المشروعات العلمية في الجامعات مع التقدم وبما تتناسب وحاجات سوق العمل، والاستفادة من تجارب وخبرات الأخرين في هدا المجال، ويوصي البحث في أن تبدأ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ممثلة في مجلس الجودة والاعتماد الأكاديمي باعتماد جامعات متخصصة وتدوير باقي التخصصات، وأعضاء هيئة التدريس فيها وفق هذه التخصصات، وإلغاء التخصصات الراكدة والاستعاضة عنها بالتخصصات المشتركة بين الكليات. وذلك رفع سوية مخرجات التعليم العالي في الجامعات اليمنية لتتواءم وحاجات سوق العمل.
- وبناء على نتيجة المحور الثالث المتعلق بالبحث العلمي بالجامعات اليمنية جاءت جميع الفقرات منخفضة وعلية يوصي البحث بضرورة جميع الجامعات اليمنية بإنشاء مجلة علمية محكمة لنشر ابحاث اعضاء هيئة التدريس ذات الصلة وحاجات سوق العمل من خلال الربط بين الجامعات وجميع مؤسسات المجتمع اليمني.
- وبناء على نتيجة المحور الرابع المتعلق بالمؤتمرات والندوات والبرامج الموجهة للمجتمع المحلي. جاءت فقرة واحدة متوسطة وبقية الفقرات منخفضة وعلية يوصي البحث. بإقامة المؤتمرات والندوات باستمرار ومشاركة الداخلية والخارجية بجميع الكادر الاكاديمي.
- ضرورة تركيز المؤسسات التعليمية على مواءمة مخرجاتها مع احتياجات ومتطلبات سوق العمل لسد تلك الاحتياجات من جهة، ولضمان حصول الخريجين على فرص العمل المناسبة لتخصصاتهم.

- ضرورة منح الجامعات قدراً كبيراً من الاستقلالية وعدم التدخل في قراراتها العلمية لأجل تحقيق الجودة في كافة مخرجاتها ولا سيما المستوى النوعي لجودة الخريجين باعتبارهم من أهم مخرجات التعليم العالي.
- التركيز على عمليات وبرامج التعلم وجعلها مرادفة لبرامج التدريس الاعتيادية كونها تعزز مستوى كفاءة المخرجات التعليمية وتسهم مساهمة كبيرة في ضمان جودة الخريجين.
- الاهتمام بمبدأ التحسين المستمر improvement continuous في كافة المجالات ذات العلاقة بجودة التعليم وذلك لضمان معالجة نقاط الضعف التي يتم اكتشافها، والارتقاء بنقاط القوة المتحققة لمواكبة التقدم العلمي المستمر.
- إجراء المقارنات المرجعية مع الجامعات الرائدة عربياً وعالمياً وبشكل دوري بما يسهم في تحقيق ضمان الجودة بالمستوى المقبول عالمياً.
- العمل على استخدام الجامعات للاستراتيجيات التسويقية والترويجية المناسبة لتشجيع مؤسسات سوق العمل على الاستفادة من مخرجاتها بإطار واسع وفاعل.
- المراجعة الدورية والمستمرة لاحتياجات مؤسسات سوق العمل ودراستها والعمل على تحقيقها. وضع البرامج الكفيلة باستخدام المخرجات المستهدفة وجعلها من أهم مدخلات العملية التعليمية كإعداد مبكر للمخرجات المخطط لها مستقبلاً.

المراجع

١-Haksever, C.; Render, B.; Russell, R.; and Murdick, R .Service Management and Operations, ٢nd(٢٠٠٠) edition, Prentice Hall, Upper Saddle River, New Jersey.

٢-الضعيف، رمضان مفتاح، وآخرون، المعاهد الهندسية العليا بين الواقع والمستهدف، ورقة قدمت في ندوة التعليم الهندسي والتقني مع بداية القرن الحادي والعشرين ، هون، ٣١-١٠- ٢٠٠١م .

٣-مطهر، محمد بن محمد (٢٠٠٥م)، التحديات التي تواجه التعليم العالي في الجمهورية اليمنية الواقع والرؤية المستقبلية، المركز الوطني للمعلومات – اليمن.

٤-الطلاع، أحمد (٢٠٠٥م) مدى توافر عناصر نموذج الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة والنوعية في مؤسسات التعليم العالي في جامعات التعليم العالي في قطاع غزة، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال غيرمنشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

٥-عيسى ، حسن ، التعليم العام كمدخل للتعليم العالي: تقويم شامل لجودة التعليم في عينة ممثلة من مدارس مصر، التعليم العالي في مصر، خريطة الواقع واستشراف المستقبل ، أعمال المؤتمر السنوي الثامن للبحوث السياسية ،مركز البحوث والدراسات السياسية ١٤-١٧- فبراير (٢٠٠٥م) .

٦-الطائي، يوسف ، وآخرون ،(٢٠٠٥م)،"إمكانية تطبيق تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي دراسة تطبيقية " مجلة الإدارة الاقتصادية، جامعة الكوفة، المجلد الأل، العدد(٢).

٧-الفقية، عبدالله (٢٠٠٦)، عندما يتحول الحل إلى مشكلة: التعليم العالي في اليمن وطرق اصلاحه، مركز الخليج للأبحاث . https://araa.sa/index.php?view=article&id=٣١٣٤:٢٠١٤-٠٨-٠٩-١٢-٣٨-٥٧&Itemid=١٧٢&option=com_content

٨-الحاج، فيصل عبدالله، وآخرون،(٢٠٠٨م)، " دليل ضمان الجودة والاعتماد للجامعات العربية أعضاء الاتحاد"، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.

٩- Raza, S. A., Zia, S., Naqvi, S. A. H., & Shaikh, F. M. (٢٠١١). Human and Social Capital Development for Self-Efficacy of University Graduates: Bases for Development of Society, Asian Social Science, ٧(٩), ٢٤٤.

١٠- منصور عبدالقادر (٢٠١٣م)، دور التعليم الجامعي في توفير احتياجات سوق العمل الليبي في ضوء المتغيرات المحلية والعالمية، دكتوراه " منشورة"، جامعة سرت ، ليبيا.

١١- اطحيشات، فتحية خليل، تطوير البحث العلمي في التعليم العالي ودورة في مقابلة احتياجات سوق العمل : دراسة ميدانية في جامعات وسط ليبيا (جامعة سرت – جامعة مصراته- جامعة المرقب)المؤتمر الدولي الأول ، تطوير البحث العلمي في التعليم العالي ١١-١٣ أغسطس(٢٠١٤م)، عمان – الاردن.

١٢- الهنداوي، ياسر فتحي (٢٠١٥م)، المواءمة بين مخرجات كلية التربية واحتياجات سوق العمل التربوي في سلطنة عمان "دراسة تحليلية، المجلة التربوية الدولية المتخصصة، المجلد (٤)، العدد(٧).

١٣- علوان ، سهام أحمد محمد(٢٠١٦م)، جامعات الشركات وتلبية متطلبات سوق العمل في كل من الهند وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية وإمكانية الإفادة منها في مصر، مجلة التربية المقارنة والدولية، العدد(الخامس)- يونيو(٢٠١٦م).

١٤- داغر.ازهار خضر.الطراونة.اخليف يوسف.القضاه.حامد.درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي الاردني لحاجة سوق العمل .مجلة دراسات العلوم التربوية .المجلد.(٤٣).ملحق٥ (٢٠١٦م).

١٥- أبو عودة، محمود منصور. (٢٠١٦م). مدى ملاءمة مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل الفلسطيني، حالة دراسية-كليات التجارة في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الازهر، غزة.

١٦- الدلو، حمدي أسعد(٢٠١٦م)، استراتيجية مقترحة لمواءمة مخرجات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل في فلسطين، ماجستير، جامعة الأقصى، غزة.

١٧- فريال، ديهية،(٢٠١٧م)، مخرجات منظومة التعليم العالي وسوق الشغل – دراسة حالة الجزائر، ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمر – تيزي وزو بالجزائر.
١٨- الخليوي، لينا بنت سليمان (٢٠١٨م)، المواءمة بين مخرجات كليات المجتمع وسوق العمل في المملكة العربية السعودية (كلية المجتمع في حفر الباطن أنموذجاً).مجلة البلقاء ، المجلد(٢٣)، العدد(١).
١٩- البهنساوي، ليلى كامل(٢٠١٨م)، رؤية أرباب العمل لمخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل، مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة المجلد (٧٨) العدد(٣) إبريل (٢٠١٨م).
٢٠- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي:التقرير السنوي لجامعة حجة للعام الجامعي ٢٠١٩-٢٠٢٠م.
٢١- "دراسة على عينة من أرباب الأعمال بالحضر"(٢٠٢١م) .
٢٢- https://e٣arabi.com.تاريخ الاتاحة ٢٠٢١/٣/٢٢م
٢٣- http://swideg-geography.blogspot.com.تاريخ الاتاحة ٢٠٢١/٤/١٩م
٢٤- http://www.unesco.org/new/ar/media-services/single-view/news/world_conference_on_higher_education_closes_with_an_appeal_f/ تاريخ الاتاحة ٢٠٢١/٩/١م.